وفي المستقبل الى غير نهاية وقال الغزالي هما من صفات النفي فان مرجعهما الى
نفي عدم سابق وعدم لاحق

ص لم يزل الباري باسماء العلى وبصفات ذاته وهي الاولى
دل عليها الفعل من ارادة علم حياة قدرة مشاءة
او كونه منزها عن الغير سمع كلام و البقاء والبصر

ش اسماؤه تعالى الدالة على الذات باعتبار صفة كالعالم والخالق ازلية
وصفاته الذاتية ازلية اي قديمة وهي قسمان ما دل عليها فعله وهي
الارادة والعلم والحياة والقدرة وما دل عليها تنزيه عن النقص وهي
السمع والبصر والكلام والبقاء فالارادة صفة تخصيص احد طرفي الشيء
من الفعل والترك بالوقوع والعلم صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقها
والحياة صفة تقتضي صحة العلم لموصوفها والقدرة صفة تؤثر في الشيء
عند تعلقها به والسمع والبصر صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف
بالعلم والكلام صفة قائمة بذاته عبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن الآتي
والبقاء استمرار الوجود كما تقدم اما صفات الافعال كالخلق والرزق
والاحياء والاماتة فليست ازلية عندنا خلافا للحنفية بل هي حادثة
اي متجددة لانها اضافات تعرض للقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المقدورات
لا وقت وجودها ولا محدوثة في اتصافه تعالى بالاضافات لكونه قبل
العالم ومعه وبعده بوقت تقدم ان اسماؤه ازلية مطلقا ولو رجعت الى
صفات الافعال اي من حيث رجوعها الى القدرة لا الفعل فالخالق مثلا ان
اريد به من شأنه الخلق اي القادر عليه فقديم بلا خلاف وان اريد
به من صدر منه الخلق فليس صدوره ازليا عندنا والا لزم قدم المخلوق

كقدم

كقدم العلم قال البيهقي ابى المحققون من اصحابنا ان يقال لم يزل خالقا
ورازقا ولكن يقولون لم يزل قادرا على الخلق والرزق واذا سمي خالقا
بعد وجود الخلق لم يوجب ذلك تغيرا في ذاته فائدة من المسائل التي
اختلف فيها الاشاعرة والحنفية وهي قليلة لا تبلغ عشر مسائل

ص اسماؤه سبحانه موقفه ثالثها الاسم فقط دون الصفة
ويكتفى بمدح والمصدري والفعلي والمظنون في المعتبر

ش هذه المسئلة ذكرها في جمع الجوامع في القسم الثاني وذكرتها هنا لمناسبتها
لذكر الاسماء والصفات ولم يذكر في جمع الجوامع غير قوله وان اسماء الله
تعالى توقيفية فذكر القول الثالث المفصل والمسائل الاربعة بعده
من زيادتي الصحيح وهو مذهب الاشعري ان اسماء الله توقيفية فلا يجوز
ان يطلق عليه شيء من الاسماء والصفات الا ان ورد به نص من كتاب او
سنة وقال القاضي والمعتزلة يجوز ان يطلق عليه الا اسماء اللائق معناها
به وان لم يرد بها الشرع ما لم يوهم نقصا واختار الغزالي الفرق بين
الاسم والصفة فيشترط التوقف في الاسم دونها وعلى الاول هل يكفي بالاطلاق
مرة او لابد من التكرار والكثرة فيه رأيان حكيا بلا ترجيح وقد صحح
الاول لانه الظاهر من صنيع العلماء وهل يكتفى فيه بخبر الواحد والظاهر
كسائر الاحكام او يشترط فيه القطع قولان اصحهما الاول كما قال ابن
القشيري في المرشد وهل يشترط ورود بلفظ الوصف او يكفي ورود
الفعل والمصدر قولان قال البلقيني وظاهر كلام الشافعي في الرسالة
الثاني فانه قال في خطبتها الحمد لله الذي علمنا من خير اعة فائدة قد ادرت ان السر
هنا ما وقفت عليه مما ورد في القرآن او الحديث الصحيح او الحسن من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)